

حول « القوانين الفردية »

عند الطائفة المارونية في زمن الامراء الشهابيين^{*)}

نظرة نقدية

بقلم وجيه خوري

مشار في محكمة الاستئناف والتبشير المختلطة

ريب في ان كتاب الاستاذ ابراهيم عواد يعدّ حدثاً في تاريخ التأليف
التضاني في لبنان . وما يزيد في قيمته ان المشتغلين في القانون عندنا
اهملوا هذه الناحية من التأليف ، رغم تأثيرها في مقدرات الشعوب
وسياسة الدول ، فضلاً عن الفائدة العلمية التي تنتج منها . وليس من ينكر
ان الامة اللبنانية ، وهي في بدو نهضتها ، اخرج ما تكون الى الوقوف على
تاريخ شرائعها . لان الامم لا تستطيع حكم نفسها بقوانين ارتجالات لا
واذا كان من المبادئ المأموه أن الاحكام تتغير بتغير الازمان فداست لا
لا يمنع ان يكون الوقوف على تطور التشريع ضرورياً لجلل القوانين الحديثة
أوفق حاجة الذين وضعت لاجلهم . فالقانون هو عادات وتقاليده اوجب الشارع
التقيد بها . وما يزيد في اهمية مؤلف الاستاذ عواد ان جملة الامم تنهت في
المدة الاخيرة الى القوانين التي يخضع لها ، في احوالهم الشخصية ، المسيحيين
المقيمين في الدول الواقعة تحت الانتداب ، واخذت في درسها الدرس الكافي .
شاء المؤلف ان يحصر تدقيقاته في القوانين الفردية التي كان يعمل بها عند

*) IBRAHIM AOUAD, Le droit privé des Maronites au temps des
Emirs Chihab (1697-1841). Préfaces par EDOUARD LAMBERT et
PAUL ROUBIER, [Travaux du Séminaire Oriental d'Etudes Juridi-
ques et Sociales. t. 6] In-8°, XXVII+309 pp. Paris. Gauthner, 1933.

الطائفة المارونية ، على عهد الامراء الشهابيين ، اي ما بين سنة ١٦٩٧ وسنة ١٨٤١ . فاستهل كتابه بوصف الهيكل الاجتماعي اللبناني ، او بالاحرى الجيلي ، في ذلك العهد . فوصف اولاً حالة الاكليروس الذي مثل دوراً مهماً في تاريخ لبنان ، منذ عهد مؤسس الطائفة المارونية ، وهو راهب هرب مع اقباعه في القرن الخامس من الاضطهاد فقلوا على ضفاف العاصي . فتألفت منهم اول نواة للطائفة المارونية . ومن ذلك التاريخ كان خلفائه البطارقة القدح المملّى ، سواء في الامور الروحية او الزمنية .

وقد اراد الاستاذ عواد ان يظهر الحالة الخصوصية التي كان يتشع بها البطريرك الماروني الذي كانت طائفته تعتبره لا كزئيرها الروحي فحب بل « كملكها الزماني » وقائد جيوشها ، وحاكمها الاعلى « فكان يستمد سلطته من التقاليد القديمة ، ومن رضى الشعب ، وليس من سلطة اخرى مدنية . فلهذا السبب اخذ الاتراك في القرن التاسع عشر يعمرون للقضاء على هذه السلطة ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً .

وكان يماون البطريرك المطارنة ، وقد اختلف عددهم باختلاف الظروف . ثم يجي . بعد المطارنة الكهنة من علمانيين وقانونيين . ولا شك ان للرهبانيات المارونية اليد الطولى في المحافظة على المستندات الدينية ، وعلى انتشار الممارنة حتى خارج حدودهم ، بعد ان كانوا محصورين في لبنان الشمالي . لانه كثيراً ما كان الامراء والمشايع ، الذين كانوا يستمعون في ذلك العهد بثروات طائلة ، يهرون الاراضي للرهبانيات لكي تبني الاديرة . وكانوا يرمون من وراء ذلك الى تعزيز الزراعة ، والزيادة في الضرائب والمداخيل . وهكذا نشأت القرى وسارت في طريق الازدهار شوطاً بعيداً . فيرى القارىء لو بقيت هذه السياسة متبعة في عهدنا ، ايّ مجال قد يكون فسخ امام اللبنانيين للتوسع والانتشار ، بعد ان انضمت الى لبنان اراض واسعة مخصصة يمكن ان تدر عليهم الخيرات . وقد بلغ نفوذ رجال الدين اقصاه حتى اصبحوا ينافسون الامراء والمشايع في اعمالهم الاستبدادية ، ويتفنون في وجه الاعداء الغرباء . والى جانب الاكليروس ، نرى في ادارة شؤون البلاد ، الرعاة الاقطاعيين .

وقد تحدث الاستاذ عواد عن تلخيهم فذكر شيئاً عن سطوة الاسراء والمقدمين ، وعن تطور الحياة الاقتصادية تطوراً جعلها كثيرة اللب بالاقطاعية القرية . وقد يكون السبب في هذا التشابه احتكاك اللبنانيين بالحملات الصليبية واقتباسهم تلك الانظمة . ولكن لا بد ان يكون اللبنانيون قد اخذوا قسماً من عاداتهم عن القبائل العربية التي يتزعم الشيخ فيها ويستقلون بالسلطة والتفوذ . ولكن الاستاذ عواد لم يتعرض لهذا الاقتراض الاخير .

وقد كانت الاسر اللبنانية القرية تجمع حولاً رهطاً من الاتصاد مؤلفاً من القرويين الذين كانوا يعيشون مما تجود به تلك الثلاث عليهم . فاصبح زعيم العائلة سيداً مطلقاً في المقاطعة التي يملكها . واخذ الامير الكبير فيما بعد يوزع الرتب والالقاب على مستحقها ، وخصوصاً على الذين كانوا يقومون له بخدمة ما . وقد درس المؤلف حالة هؤلاء النبلاء وامتيازاتهم درساً وافياً .

عمل رجال الدين والاشراف يداً واحدة على خدمة لبنان واسعاده . فكانوا منذ ابتداء تاريخ المارونية يجتسمون مما لانتخاب للبطريرك ، كما ان المطارنة كانوا يشتركون بانتخاب الامير . وبالنتيجة يعتقد الاستاذ عواد ان الاكليروس والاقطاعية كانا الاساس الذي قام عليه استقلال لبنان . ولم يستطع الاجانب بسط نفوذهم على هذه البلاد الا بعد ان خضت شركة رجال الدين والاقطاعيين ، وتلقوا بمصالحهم الخاصة عن الانصراف الى خدمة البلاد والاهتمام بالشؤون الوطنية العامة .

وبأني ، بعد طبقة النبلاء ورجال الدين ، الشعب ، وهو ينقسم الى ثلاث فئات : الملاكين ، والشركا ، والارفا .

اما الفئة الاولى فلم يكن لها ، على عهد الاسراء التهايين ، الا اثر ضئيل في الجبل اللبناني ولم تبدأ بالظهور الا في اواخر العهد الاقطاعي . فتألفت من القرويين الذين ابتاعوا الاراضي من المشايخ والاسراء ، من اللبنانيين الذين اثروا في المهجر والشبان الذين تلقوا علومهم في المتمدن الاجنبية . ولكن هذه الطبقة التي ودرت ثروة الاقطاعيين ، لم ترث منهم الفيرة على الوطن ولم تحسن تنظيم الدفاع عن مصالح البلاد .

١٠١ طبقة الشركاء. فهي لا تزال موجودة حتى اليوم . كانت مؤلفة من القرويين الذين انصرفوا الى العناية بالارض وحراثتها . وكان المشايخ والامراء يمهّدون اليهم بالسهر على املاكهم ، ويعطونهم جزءاً من الربيع متفقاً عليه . وقد استطاع هؤلاء الشركاء بفضل صبرهم وسهرهم على المهمة الموكلة اليهم ، وبفضل الانظمة التي كان ينتشع بها لبنان ، ان يستردّوا الخيرات من تلك الاراضي الجبلية القاحلة .

اما طبقة الارقاء فلم يعرفها لبنان في عهد من عهوده . ولم يمكن للبعثة ان يعثر على واحد منهم الا بين خدم الامراء ، وقد جلبوا من الخارج . هذه صورة ملخصة عن الهيكل الاجتماعي ، كما رسمتها ريشة الاستاذ عواد في عهد الامراء الشهابيين .

وقد تطرق المؤلف اثناء تحدّثه عن امتيازات رجال الدين الى البحث عن النظم التشريعية والقضائية في ذلك العهد .

كانت الاديان في لبنان ، كما كانت في بلاد العالم عامة في مستهل تكوينها ، متقنّ الشرائع . وكانت القوانين على عهد الامراء الشهابيين متعددة بتمدّد الطوائف ، اذ كانت كل ملة تسنّ شرائعها وتطبّعها . وكان للطوائف المسيحية قضاة مستقلّون هم المطارنة .

يعتقد الاستاذ عواد ان هذا الامتياز في الاصل هو منحة من الفاتح محمد الثاني الذي عين ، حين احتلال القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ، البطريرك جناديرس قاضياً اعلى يفصل في جميع القضايا المدنية والدينية بين افراد الطائفة اليونانية الشرقية . ثم اعطيت الصلاحية نفسها للبطاركة الارمن الثلاثة ، ثم لرؤساء الطوائف المسيحية جميعها .

وبالواقع ان البطريرك الماروني لم يستدّ سلطته يوماً من الباب العالي . فانه كان يحكم مع المطارنة حسب العرف والعادة الموروثة من اقدم الازمان . ان الكنيسة المسيحية في بدء نشأتها كانت تحتم على المسيحيين ان يحكموا في قضاياهم الزمنية المطارنة . ثم على اثر ظهور مرسوم ميلان ، سنة ١٥١٣ ،

اعترف امبراطرة الرومان بصلاحيه المطارنة لفصل الخلافات ، على ان تنفذ السلطة الزمنية احكامهم ، وقد استمرت هذه العادة في لبنان اذ كان المتقاضون ينتخبون قضاتهم بين الكهنة ، ويقوم الاسراء بتنفيذ المقررات التي يتخذها هؤلاء الاخيريون . وفي المؤلفات عن القوانين الرومانية السورية ذكر لهذه العادة القديمة والكريمة التي كانت متبعة في لبنان مستقاة اكثرها من المؤلف المدعى الكتاب السوري - الروماني (*Livre Syro-Romain*) كما سنبين ذلك فيما بعد^١ .

وبين الشهود المديدين على هذه المسألة اورد الاستاذ عواد شاهدين زارا لبنان : الاول ارجين روجه في السنة ١٦٤٦ ، والثاني دومنيكو لافي بولونيا في السنة ١٦٧٨ ، وهما يؤكدان ان المارونيين كانوا يحتكمون الى الاكليروس في قضاياهم الزمنية . ثم ان هنالك احكاماً عديدة اصدرتها السلطات الكنائسية . فوجود قسم منها حتى اليوم ، ما خلا الوثائق التاريخية العديدة المثبتة بكتاب الاستاذ عواد ، ينطق بصحة ما ذهبنا اليه .

وما يجب الانتباه اليه ان هنالك تبايناً بين القضاة الكنائسي في لبنان وبين القضاة نفسه في اوربة اثناء القرون الوسطى . فالمحاكم الكنائسية في اوربة كانت موجودة مع المحاكم المدنية . وصلاحياتها كانت منحصرة خصوصاً في القضايا التي لها علاقة بالدين ، والقوانين التي كانت تطبقها هي القوانين الكنائسية . واحكامها كانت تستأنف الى رومة . اما في لبنان فقد كان المطارنة يطبقون تارة التقاليد المحلية ، وطوراً الشرع الاسلامي ، وحيناً

(١) ولكن الاستاذ اسد رسم لا يرى هذا الرأي . فانه عاقى على درس نشرناه في هذه المجلة (٣١ [١٩٣٣] ٨١-١١٠ ، ٢٦٢-٢٧٠ : ٣٥٧-٣٦٦) عن القضاة في العهد الانتطاعي ملاحظة بنتم منها انه يشك بان للكهنة سلطة قضائية ما . وهو يورد اساء بعض قضاة المسلمين في بيروت ، ويذكر احكاماً لهم اصدروها بين متقاضين مسيحيين . ولكن هذا القول لا ينافي ما ذهبنا اليه ، فقد كان يفتى للمتقاضين المسيحيين ان ينتخبوا قضاة . فكان بوسمهم اذا ان يحتكموا الى القاضي المسلم . وقد اشار الاب زبيادة في كتابه « القانون الماروني » الى حكم اصدره القاصد الرسولي ، وهو من تبة اجنية ، وامر الامير بشير بتنفيذه .

القانون الروماني .

ما هي القوانين التي كانت تطبق في لبنان ؟

ان الاستاذ عواد بحث هذا الامر واورد شواهد هي دون ريب اهم ما جاء في مؤلفه . ولكن المؤلف لم يشر الى امر له اهميته وهو انه لم يكن في لبنان قوانين مكتوبة صادرة عن السلطة التشريعية . فكتب القانون لم تكن الا عبارة عن تقاليد مكتوبة .

كان المارونيون في اوائل القرن الثامن عشر يطبقون الشريعة المسيحية والتقاليد المحلية ، ويلجأون احياناً الى الشريعة الاسلامية . وكانت القوانين المسيحية مجموعة في كتاب « مختصر القوانين » وكتاب « الفتاوي » لمؤلفهما المطران عبدالله قرألي وهما اللذان اتفق الاكليدوس الماروني ، في السنة ١٧٤٤ ، على الاستناد اليهما في احكامه .

اما المآخذ التي استقى منها هذا الجبر مؤلفيه فهي اولا كتاب « الهدى » الذي عرّبه عن السريانية الاسقف داود الماروني في السنة ١٠٥٩ ، وقد وقف المؤلف اكثراً كتابه على درس الاورد الدينية . ويتألف آخر فصوله من المراسيم التي اصدرها الامم اطراة قسطنطين وثيودور وليون . فن هذه المراسيم يتألف كتاب الشريعة السودية الرومانية (*Livre Syro-Romain*) وفي عهد المالك ، اي بعد ذلك بقرنين ، اراد الموارنة ان يملأوا الفراغ في قوانينهم فاختدوا شيئاً من مؤلف ابن العسال ، وهو مشرع قبطي عاش في القرن الثالث عشر بعد المسيح .

والاستاذ عواد يرى ان المبادئ التي يتركز عليها هؤلاء المؤلفون مستقاة من التوراة والانجيل واعمال الرسل والقانون الروماني .

ومن الثابت ان المارونيين ، قبل عهد الامير بشير الثاني ، اي قبل اواخر القرن الثامن عشر ، كانوا يطبقون شرائعهم الخاصة الا في بعض الحالات الاستثنائية . حتى اتى الامير بشير فكان اول من اصدر امره الى القضاة بان يطبقوا الشريعة الاسلامية في المواضع التي لا تحالف المعتقدات المسيحية والتقاليد

المحلية . فن الخطأ ، إذن ، والحالة هذه ، ان يقال انه لا يمكن تحرير قوانين الاحوال الشخصية المعمول بها الآن عند المسيحيين خوفاً من ان يكون في ذلك التمديد تجاوز على تقاليد وعوائد عريقة في القدم .

هذه لمحة موجزة عما جاء في القسم الاول من كتاب الاستاذ عواد . وقد صور فيه المجتمع الماروني في ذلك العهد . وانتقل في القسم الثاني الى البحث عن القوانين العائلية وكل ما يتعلق بالاحوال الشخصية عند الموارنة .

يبدأ المؤلف درسه بالتحدث عن العائلة ، فيقول ان عقد الزواج وما يتبعه كان مبنياً على التعاليم الكاثوليكية . فقد كان على الزوج ، وهو راس العائلة ، ان يحافظ على امراته ، وكان على هذه الاخيرة ان تقدم له الطاعة . وهذا المقد هو ابدى لا يمكن حله ، الى ما هنالك من القواعد الدينية .

ويشير الاستاذ عواد الى عادة كانت شائعة لدى الموارنة ، كما كانت شائعة لدى الشعوب الشرقية جميعها ، وهي الزواج بالثراء . وهذه العادة نظمت قواعدها لا التقاليد المحلية فحسب بل القوانين المكتوبة ايضاً . وقد جعل احد البطارقة ثمن المرأة ثلاثة وثلاثين غرشاً . كما ان الزواج بالمهر ، وهو الهدية التي كان يقدمها الزوج قبل العقد ، كان كثير الشروع عند الموارنة .

اما قانون الميراث ففيه -يزة على باقي القوانين اذ ان الميراث كان يستطيع ان يهب كل تركته لواحد من ورثته . اللاب مثلاً ان ينحصر احد اولاده بجميع امواله او ان يحرمه . وكان التمثيل في مسائل الارث مقبولاً ، يعني ان وارث انيت يقوم مقامه في الارث . اما البنات فلم يكن لهن الحق في ان يرثن والديهن في حال وجود اخوة لهن .

واذاً ، فان الموارنة كانوا يطبقون ، في مسائل الارث ، شرائع خاصة بهم . ويذكر المؤلف ، تأييداً لنظريته ، مستندات ذات اهمية كبيرة استطاع بفضل درسه وتثقيبه ان يعثر عليها ويحل رموزها .

اما الرعية فقد افرد لها فصلاً خاصاً . فان القانون الماروني ، خلافاً للشريعة الاسلامية ، يأذن للموصي بان يتصرف بحجز كبير من تركته ، وكثيراً ما

يعطيه الحق بان يتصرف بكل امواله على الصورة التي يراها ، كما بينا ذلك آنفاً . ولكن كان عليه ان يخص في وصيته مبالغ لاقامة الصلوات عن نفسه فان خلت الوصية من هذا التخصيص لا تصبح لذلك ملغاة ، ولكن يحق للكاهن ان يأخذ مبلغاً من التركة في السبيل المذكور .

فيمكن القول اذن ان القانون الصادر في ١٧ اذار سنة ١٩٢٩ الذي اعطى ابناء الطوائف المسيحية الحق بان يتصرفوا بوصيتهم بحجز كبير من ثروتهم ، قد اعاد لهم الحقوق التي تمتعوا بها طويلاً . وقد بحث الاستاذ عواد معارلاً في القوانين التي اكتفينا بالاشارة اليها لان هذا القسم الفني من كتابه لا يفيد الا رجال القانون .

وبعد ان يفرغ المؤلف من القسم الثاني يتقل الى القسم الاخير المتعلق بالاراضي .

كانت حقوق الملكية في جميع اليهود مقدسة لدى اللبنانيين عروماً . وظلوا مدة طويلة لا . وزد لهم غير منتوجات ارضهم التي كانوا متعلقين بها نعلتهم بكنائسهم واستقلاهم . واللبناني فلاح بطبيعته . لذلك رأيناه بقي بمنزل عن التطور الذي حدث في المدن بين الحال ، واستطاع بذلك ان يحافظ ، في جميع الادوار ، على قديمته واثابه واخلاقه . ان اللبنانيين تمكنوا ، بالصبر والمثابرة ، من ان يعشوا الخصب في جبالهم الوعرة وارضيتهم القاحلة حتى ان جهودهم لفتت انظار الغرباء الذين رادوا هذه البلاد فاظهروا التقدير والاعجاب .

فالفلاح اذن هو الذي كون لبنان . واذا كانت الزراعة لم تجلب له الثروة فقد سهلت له سبل الحياة فعاث براحة ، وابتعدت عنه البرنس والفاقة التي تتألم منها الآن الشعوب التي نمت بثروة كبيرة بفضل صناعاتها . ولعل اصدق دليل على النعمة التي توافرت للبنانيين بانصرافهم الى الزراعة هذه القرى المديدة المنتشرة على سفوح الجبال والمنازل الجميلة التي تربتها . والفضل بذلك يعود الى النظام الحر الذي تتبع به لبنان ، وقد حاولنا ان نعطي فكرة صحيحة عن الاحكام العادية التي كان يصدرها الزعماء الاعطاءيون ورؤساء الدين الذين لم

يكونوا قضاة وحكاماً فقط بل حراساً على راحة الرعية ، وهم بحاجة اليها لاستغلال ارضهم وللدفاع عنها .

ثم ان القوانين المقارية كانت غاية في العدل والمساواة اذ انها اعطت اللبناني الحق المطلق بان يتمتع بملكاته . فكانت قوانين الملكية في لبنان مثلها عند الرومانيين وهي المعمول بها حتى الآن في اقدم الدول رقياً . وهكذا ترى القواعد واحدة فيما يتعلق باكتساب الحقوق المينة كالعقود وسرور الزمن الخ . اما الضرائب فلم يكن اللبناني يدفع منها الا الضريبة المسماة « الميري » نسبة الى « المير » او الامير ، لان هذا كان يجيبها ثم يرسلها الى الامير الاكبر في دير القمر ، بعد ان يحتفظ بحجز منها . ولم تكن هذه الضريبة شديدة الا في ظروف نادرة . وبالاجمال فقد كانت الحالة في لبنان غير ما هي عليه في سورية وسواها من مقاطعات تركية .

لقد اصبحنا في عهد انتهجت فيه الامم سياسة شديدة للمحافظة على كيانها ، اذ اخذت تسمى لائشاء اقتصادياتها والاستغناء عن كل ما هو اجنبي ، فاوجدت المراتيل الجبركية في سبيل المصنوعات الاجنبية ، ومنعت تسريبها اليها ، واوصدت ابوابها بوجه المهاجرين . اما اللبنانيون الذين كانوا قد اوجدوا لهم في الزمان الاخير باباً للارتقاء من الهجرة واصابوا فيها كثيراً من النجاح ، فلم يعد باستطاعتهم الا ان يعتمدوا على الزراعة كسلافهم . وذلك نظراً لطبيعة ارضهم الحالية من المناجم ، ولمركز البلاد الجغرافي والسياسي . ومن ذاك يتضح اهمية قانون الاراضي في هذه البلاد . لقد اوضحنا الفرق الذي كان وجوداً بين لبنان والبلاد المجاورة بفضل النظام الحر الذي كان يتمتع به لبنان ، وبفضل تقدم قوانين الاراضي فيه . اما الآن فقد اصبح لدينا قانون للملكية من احدث القوانين ، فمضى ان نرى التقدم ظاهراً ، من الجهة الاقتصادية ، لان الزراعة بحاجة الى التشجيع .

يشير الاستاذ عواد في فصل اخير ، تحت عنوان « نظرة عامة الى الموجبات في القانون الماروني » الى ان الموارنة كانوا يطبقون القساوان البيزنطي فيما يتعلق بالعقود والموجبات . اما المطران قرألي فيبحث هذا الموضوع بثلاثة عشر فصلاً

من كتابه .

هذه لمحة سريعة في كتاب الاستاذ عواد الذي ترك مطالعته في النفس اثرًا حيًا اشار اليه الاستاذ روييه كاتب المقدمة فقال :

« انه لمسيق الاثر . شهد التاريخ اللبناني ، وتتابع الحياة في الشب الماروني المستند الى ايمانه والى عاداته ، وسط الاجتياحات المتابعة . »

ولا يخفى ان الاستاذ عواد لا يكتب مؤرخاً وحقوقياً فحسب ، بل يكتب مؤمناً ووطنياً مخلصاً ، وهو شديد الاعتقاد بتفوق التقاليد التي نظمت ، مدةً طويلةً ، علاقات اللبنانيين بعضهم ببعض . فاعتنتهم على حجة العواصف التي هبت مرّات عديدة على هذه البلاد . وكان الفضل في هذه المقاومة لذاك التنظيم الذي كان يتشع به لبنان . هو تنظيم قليل التشبّات ، بسيط المظهر ، الا انه تنظيم قومي كامل . فقد كان اللبنانيين ادارتهم الخاصة ، وجيشهم الصغير ، وشرائعهم ، وقضائهم . وكان لهم فوق كل ذلك غاية سامية ومثل اعلى : ان يحافظوا بكل قواهم على استقلالهم الذاتي ، وعلى ايمانهم الحي المتوارث .

على ان المؤرخ المخلص لا يسه الا ان يتحقق تضعع هذا التنظيم بل اضطراب هذا المثل الاعلى نفسه على اثر ملاشاة الامارة اللبنانية واخضاع اللبنانيين لنظام السنة ١٨٦٤ الواضع هذه البلاد تحت حماية الدول السبع . فكان ان اللبنانيين اخذوا ينصرفون شيئاً فشيئاً عن الاهتمام بشؤونهم العامة . وبما ساعد هذا الامل ، فمَجَل في انحطاط البلاد ، أنه لم يَقم شي . من المؤسسات او التنظيمات فيحل محلّ النظام الاقطاعي في الدفاع عن المصالح اللبنانية . فلم ترَ من ثمّ في هذا المجال الا جهوداً فردية متفرقة كانت اضعف من ان تحدث تأثيراً عاماً .

وان من مزايا كتاب الاستاذ عواد ان يذكر الكثيرين من مواطنينا اللبنانيين بهذه العاطفة القومية التي تراها تتضال شيئاً فشيئاً في اذهان الكثيرين معجوبة بغيوم الماضي . فقد تركت ، بالاستناد الى تلك الوثائق الوافرة الغنيّة التي

جمعها ، الى احياء هذا الماضي . وهي صفات جديرة بالذكر تنفي المطالع بعض النقائص البسيطة . من ذلك ان الاستاذ عواد لا يهتم كثيراً باظهار اصول تلك المؤسسات والعادات ، وكذلك يكاد يُهمل بعض الاحيان ذكر تأثيرها في الحياة الاجتماعية والشمية . ومع اننا نقر بحجته في حصر موضوعه بدرس القوانين المارونية الخاصة ، فقد كان يودنا ان نرى مشهداً عاماً للحالة السياسية والاجتماعية في لبنان . وهي البيئة التي عاش فيها الموارنة . وليس من يشك في ان قوانين سائر الطوائف المانحة في لبنان وعاداتها تأثرت بالقوانين المارونية وأثرت فيها . ولقد كان من المفيد ان نرى مظاهر هذا التأثير المتبادل .

ثم ان الاستاذ عواد تَبَسَّط في درس القوانين الفردية المتعلقة بالاحوال الشخصية ، فأوجز في ذكر الموجبات .

على ان كل هذه الملاحظات تتناول الكتاب في ما لو كان موضوعه اوسع وبجمله اتسع ، وهو ما لم يقصده الاستاذ عواد في درسه الحاضر . الا اننا اوردناها مؤملين ان المؤلف يهتم بها في درس اوسع يشمل به كل مظاهر الحق الماروني فيتم ما بدأ به احسن تمام .

هذا ، واسلوب الكتاب السهل واضح بسيط ، لا يُعْمِن فيه المطالع حتى يشعر بعاطفة حللها الاستاذ ادوار لامبر في مقدمته . فقبها الى « تلك الانشودة السامية في حب الدين والمدنية ، بل في حب جميع المظاهر الماثورة عن الجدد ، البادية في حياة وتفكير المجتمع القومي الذي ينتسب اليه المؤلف ، انشودة حب تتجلى في جميع تضاعيف الكتاب من اوله الى آخره . »

